الإجابة النموذجية لامتحان : منهجية البحث العلمي (السنة الأولى)

الجواب الأول : خطوات البحث العلمي مع مثال تطبيقي : الهدف من هذا السؤال تطبيق ما درسناه على أحد البحوث التي أنجزها الطالب في حصة الأعمال الموجهة أو أي بحث آخر من ابتكاره .

مقدمة (1 ن) : البحث العلمي له طريق واضح يجب اتباعه و الالتزام به من أجل الوصول إلى إعداد بحث ناجح ، حيث يمر البحث العلمي بخطوات أو مراحل معينة .

عرض موجز : 4 ن على الجانب النظري و 4 ن على المثال التطبيقي (متروك لكل طالب على حدى)

المثال التطبيقي : قم باختيار الموضوع في مجال الدستوري أو الإداري مثلا ..... (1 ن)

إن اختيار موضوع البحث عامل مهم لنجاح العمل العلمي ، لذلك على الباحث أن يجتهد في حسن اختيار الموضوع ، و على الباحث أن يطرح على نفسه قبل تسجيل الموضوع ، الأسئلة الآتية : (1 ن)

- هل أحب هذا الموضوع و أميل إليه ، و هل هو مشوق بما يكفي ؟
- هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل ؟
- هل من الممكن إعداد البحث خلال المدة المحددة ؟
- هل من الممكن إعداد رسالة عن هذا الموضوع ؟
- هل يستحق الموضوع ما يبذل فيه من جهد ذهني و جسدي و مادي ؟

المثال التطبيقي : قم بطرح الإشكالية حول الموضوع و هي :..... (1 ن)

يدور كل بحث علمي حول فكرة محورية أساسية ، و هذه الفكرة المحورية هي المشكلة ، و بغير وجود المشكلة ، يكون البحث مجرد تكديسا للمعلومات عديمة الجدوى ، و تتحدد مصادر المشكلة و طريقة اختيارها بعدة محددات منها : الخبرة الشخصية، القراءة التحليلة الناقدة ، و المشكلة عبارة عن " موضوع يحيطه الغموض " ، أو " ظاهرة في حاجة إلى تفسير " ، فالمشكلة هي تعبير عن حالة عدم الرضا أو عدم الارتياح ، يشعر بها الفرد أو المؤسسة التي يعمل بها أو الدولة و غير ذلك من التنظيمات ، و لكي يتم تحديد المشكلة تحديدا دقيقا ، وجب على الباحث أن يتحصل على إجابات كاملة و كافية للأسئلة التالية : (1 ن)

- ما هي الظواهر التي أدت إلى المشكلة ؟
- هل هناك ترابط بين تلك الظواهر و ظواهر أخرى قائمة في مجتمع البحث ؟
- هل لديك معلومات كافية عن المشكلة محل البحث ؟
- ما هي أبعاد المشكلة و أثرها و العوامل المؤثرة عليها ؟
- ما هي المتغيرات المتأثرة بها و هل هي قابلة للدراسة أو القياس ؟
- هل تتطلب الاستعانة بمتخصصين لمعرفة أسبابها و حلها ؟

المثال التطبيقي : قم بتحديد المصادر و المراجع و هي..... (1 ن)

يجب على الباحث الإطلاع المستمر على المراجع و الدوريات و الأبحاث ، التي تساعده في الإجابة على المشكلة التي طرحها ، كما أن اهتمام الباحث بمتابعة المؤتمرات العلمية و الدراسات السابقة و المقالات ، تعينه على سلوك طريق الوصول إلى النتائج المرجوة من بحثه ، و الإحاطة بكافة جوانب بحثه ، و يتم جمع المعلومات الخاصة بالمشكلة وتدوينها ، و الربط بين تلك المعلومات ، لمعرفة الأسباب الحقيقة و ليس الظاهرية للمشكلة ، حتى نتمكن من وضع الفروض لعلاج المشكلة (1 ن) .

المثال التطبيقي : ضع الفرضيات و هي ..... (1 ن)

قد يضع الباحث فروضا للمشكلة ، و الفروض هي قضايا تخمينية تعبر عن علاقة بين متغيرات مستقلة و تابعة ، تعكس جوانب فرعية للمشكلة الرئيسية ، بحيث أن الإجابة عليها يمثل حل للمشكلة الرئيسية ، فالفرض هو تفسير أو حل منطقي و محتمل للمشكلة ، و لكن صحة هذا التفسير أو الحل تحتاج إلى تدقيق و إثبات ، و يستخدم الباحث الوسائل المناسبة لجمع البيانات و المعلومات التي تثبت صحة الفرض أو تدحضه ، و الشائع أن تصاغ الفروض بطريقتين:

- **الفرضية البديلة** : أن تصاغ بعبارة تقريرية مباشرة كأن نقول " توجد فروق بين... " .
- **الفرضية الصفرية** : صياغة الفروض بطريقة صفرية مثل " لا توجد علاقة بين.... " .

لا يكون الفرض فرضا علميا ما لم يمكن اختبار الفرض و التحقق منه ، فالفرض يبقى مجرد تخمين ذو قيمة تفسيرية ضئيلة حتى يتم التوصل إلى دليل يؤيده أو ينفيه (1 ن) .

الخاتمة : إذا صدقت الفرضية تحولت إلى نتيجة أو قانون و إذا لم تصدق نرفضها و نبحث عن بديل ، و نذكر النتائج المتوصل إليها في المثال التطبيقي **(1ن)**

الجواب الثاني : فيما يخص المناهج مع مثال تطبيقي

مقدمة : 0,5 نقطة

العرض : 4 ن

1- المنهج الاستقرائي(2 ن) : يتبع المنهج الاستقرائي في تطبيقه الخطوات التالية : تحديد الظاهرة محل الدراسة ، وضع الاحتمالات بشأنها ، التحقيق و جمع المعلومات و ترتيبها ، وضع أسس عامة مع مراعاة تطبيقها، الكشف عن النتائج المتوصل إليها مع إبراز أبعادها ، و ينقسم الاستقراء إلى نوعين :

- **الاستقراء التام** : يقوم على تتبع كافة الجزئيات للوصول إلى حكم عام .
- **الاستقراء الناقص** : يقوم على تتبع بعض الجزئيات للوصول إلى الحكم العام .

يطبق المنهج الاستقرائي في العلوم القانونية خاصة القانون الجنائي و القانون الإداري باعتبارهما الأكثر واقعية و تطبيقية و اجتماعية ، و من أمثلة الاستقراء تتبع اتجاهات القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة ، أو أحكام القضاء المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين ، و من نتائج المنهج الاستقرائي ظهور مبدأ الفصل بين السلطات على يد المفكر الفرنسي "دي مونسكيو" في كتابه "روح القوانين" الصادر عام 1734 .

2- المنهج الاستدلالي (2 ن) : النظام الاستدلالي يبدأ من قضايا و يسير منها إلى أخرى تنتج عنها بالضرورة ، و قد تكون القضايا الأولى مستنتجة من قضايا سابقة عليها ، لكن لا بد من التوقف عند قضايا غير قابلة للبرهنة عليها تسمى بالقضايا الأولية و مثلها التصورات الأولية التي لا تقبل أن تعرف ، و من هذه القضايا و التصورات الأولية و التي تسمى "المبادئ" ، يستنتج الإنسان قضايا أو تصورات أخرى استنتاجا ضروريا ، و هذه القضايا المستنتجة تسمى بالنظريات ، فكأن الاستدلال نظام من المبادئ و النظريات .

يستخدم الاستدلال على وجه الخصوص من طرف القضاء الجنائي و المدني ، حيث يتوجب التقيد بالنص التشريعي في تفسير و تطبيق القواعد القانونية على ما يعرض من قضايا و ظواهر في شكل دعاوى قضائية ، و يستخدم القضاء القواعد و المبادئ القانونية العامة و المجردة و الملزمة و الموجودة مسبقا في التشريعات ، كمبادئ و قضايا و مقدمات لمسلمات قانونية أولية و قبلية ، ليستنبط على أساسها النتائج و الحلول القانونية ، بعد عملية الاسناد و التكييف القانوني ، و تطبيقها على الوقائع المعروضة

خاتمة : 0,5 نقطة

- بالتوفيق -